دور نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي "حالة القطاع المصرفي الجزائري"

د. عبدالقادر حيرش

أستاذ محاضر

جامعة تيارت

تاريخ النشر: 2018/06/15

الملخص: يعتبر الفساد المالي من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع الاقتصادي، ذلك أنّ الفساد موجود في أيّ مؤسسة أو تنظيم، إذ يعدّ من أخطر الظواهر التي تطال كل مقومات الحياة ولا يمكن القضاء عليه إلاّ من خلال استراتيجيات فعالة وملائمة لمكافحة هذه الظاهرة، ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة للإجراءات الوقائية وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في اكتشاف الانحرافات المالية وتحديد مسبباتها وأيضا لتكون تلك الأجهزة قادرة على تشخيصها ومحاولة علاجها. وهو ما هدفت إليه الدراسة بصفة أساسية من خلال محاولة معرفة دور نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، وذلك بالإسقاط على القطاع المصرفي الجزائري، من خلال أخذ عيّنة من بعض البنوك العاملة على مستوى ولاية تيارت، وذلك بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وما تتضمّنه من متوسطات حسابية وانحرافات، ومن خلاله تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج تتلخص في أنّ مستوى تطبيق الرقابة الداخلية كأداة لتشخيص الفساد المالي، هو بمستوى متوسط.

الكلمات المفتاح: الرقابة،الرقابة الداخلية، الفساد، الفساد المالي، البنوك الجزائرية.

Abstract: Corruption is a global phenomenon that has taken on an economic character. Corruption exists in any institution or organization. It is one of the most dangerous phenomena that affect all elements of life. It can only be eliminated through effective and appropriate strategies to combat this phenomenon. These strategies include comprehensive preventive measures and activate the role of regulatory bodies in detecting financial deviations and identifying their causes, and to be able to diagnose them and try to treat them. The aim of the study was to study the role of internal control systems in diagnosing cases of financial corruption, by dropping the Algerian banking sector by taking a sample from some of the banks operating in the state of Tiaret, (SPSS) and its mean of arithmetical averages and deviations, through which a set of results was reached. The level of implementation of internal control as a tool for diagnosing financial corruption is at an average level.

Keywords: censorship, internal control, corruption, financial corruption, Algerian banks.

تمهيد:

إنّ الحديث عن الفساد لا يخصّ مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والأداء الإداري والأداء المالي وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي، وهو ظاهرة شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينهما، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر.

يعتبر العمل الاداري والمالي عنصرا مهمّا وأساسيّا في حياة الأفراد والمجتمعات، بالمقابل فإنّ هذهالأهمّية قد تحمل في محتوياتها الكثير من المخاطر والتحدّيات بالخصوص فيما يتعلق بالجانب الرقابي، ممّا ألزم الكثير من المؤسّسات بضرورة القيام بتطوير وتفعيل مماثل للأنظمة والممارسات الرقابية المطبّقة بمواكبة ما قد يقع من جرّاء ذلك التغيير من مخاطر وتحدّيات.

وتعدّ الرقابة الداخلية من أهمّ الأجهزة الرقابية داخل المؤسّسات لكونها تعمل على تشخيص الأخطاء وتحديدها ومعالجتها، وضمان إنجاز الأهداف المسطّرة لها، وهذا ما ولّد الحاجة لوجود نظام فعّال للرقابة الداخلية في القطاع الاقتصادي، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهمّ الركائز الأساسية التي تعتمد عليها مختلف القطاعات باعتباره خط الدفاع الأول وأحد أركان الإدارة الحديثة. حيث يكون هذا النظام مهيّئا لتشخيص الخلل وأسباب حدوثه بهدف تصحيح السلبية منه وتنمية الايجابية للاستفادة منها مستقبلا.

وتهدف هذه المداخلة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في القطاع المصرفي الجزائري، إذقمنا بتقسيم هذه المداخلة إلى:

1. الإطار النظري للفساد المالي؛
2. الرقابة الداخلية وعلاقتها بتشخيص الفساد المالي؛
3. دراسة ميدانية لأهمية الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي في بعض البنوك الجزائرية "حالة ولاية تيارت".

1-الإطار النظري للفساد المالي:

1- 1. مفهوم الفساد:

تعدّدت المفاهيم المتعلّقة بظاهرة الفساد بحكم وجوده في أغلب القطاعات الاقتصادية والحكومية، ذلك أنّه منتشر في كافّة المجتمعات العالمية. فقدعرّفته منظمة الشفافية العالمية على أنّه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"، وبالنسبة لموسوعة العلوم الاجتماعية فهو: "الخروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معنية"[i].كما قدّمت كذلك مؤسسة البنك العالمي تعريفا خاصا للفساد حيث ترى هذه الأخيرة أنّ الفساد: "هو الاستغلال السيئّ للوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة"، ويندرج تحت الاستغلال السيّئ ما يلي: العمولات – الرشاوى–تحويل الأموال – الوساطة والمحسوبية في تقلّد الوظائف العامة – التهرّب الضريبي – تضخيم الفواتير–الغشّ الجمركي–إفشاء أسرار العقود والصفقات.[ii]

1-2.مفهوم الفساد المالي:

عرّفت منظمة الشفافية العالمية الفساد المالي بأنّه:"إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص"[iii]، ويرى سمير شعبان أنّ الفساد المالي هو ظاهرة معقّدة تنجح في غالب الأحيان جرّاء مشاكل متجذّرة، وبسبب انحرافات سياسية وتسييريه ودوافع معينة، ولا يمكن التصدّي له بقوانين بسيطة، على الرغم من أنّ جميع دول العالم تحضر سلوك الفساد في تشريعاتها، ولكن في الواقع هناك القليل من الجهود التي يعترف لها بالفعّالية والنجاعة في محاربة الفساد[iv].

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أنّ الفساد المالي هو الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القواعد والقوانين ومختلف الأحكام المعتمدة في أيّ مؤسّسة أو تنظيم كالتهرّب الضريبي، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق إساءة استخدام الصلاحيات المرتبطة بالسلطة المخوّلة للموظف من قبل المؤسسة.

1-3.أسباب الفساد المالي:

إنّ للفساد المالي أسباب عديدة ومختلفة حسب المجتمع الموجود فيه بالرغم من إن طرق ممارسة متشابهة كثيرا ويمكن حصر أهم الأسباب فيما يلي:

✓ **الأسباب الاقتصادية:** وتتمثّل في تدهور الأوضاع الاقتصادية ووجود عوامل اقتصادية مثل التضخم وارتفاع التكاليف المعيشية وتدنّي المستوى المعاشي للفرد بسبب قلّة توفير الفرص الوظيفية وقلّة الأجور، ممّا يؤدّي إلى قبول الموظفين للرشاوى لتحقيق التوازن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص[v].

✓ **الأسباب السياسية:**

تعتبر العوامل السياسية من أهمّ العوامل المساعدة على ظهور الفساد ونموّه وانتشاره لما توفرّه من بيئة مناسبة، ويتجلّى ذلك من خلال الاعتماد على الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات والاعتماد على الإدارية في المواقع المهمّة، وكذا تمتّع المسؤولين الحكوميين بحرّية واسعة في التصرّف وبقليل من الخضوع للمساءلة، ناهيك عن ضعف المجتمع المدني المتضمّن ينذر مؤسّساته في كثير من الدول النامية.[vi]

✓ **أسباب اجتماعية وثقافية:** نذكر منها طبيعة المجتمع وبروز أهميّة العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية، ممّا له من أثر كبير في تفشّي الفساد، وبالتّالي انتشار الولاءات الجهوية على حساب المصالح الوطنية العليا. وأيضا لقلّة الوعي الثقافي والوازع الديني، وضعف المستوى الأخلاقي لأفراد المجتمع، واستجابة المال العام وذلك لاعتباره لاحقا مشروع للجميع. كذلك تعقّد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها، ممّا يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية.

1- 4.التأثيرات الناجمة عن الفساد المالي:

يؤدّي الفساد المالي بكلّ أنواعه وأشكاله إلى آثار خطيرة على جميع الأصعدة، ويمكننا إجمال مختلف الآثار الاقتصادية للفساد المالي في النقاط التالية:

أ-آثار على النحو الاقتصادي:

إنّ وجود الفساد المالي فيأيّة بيئة يعمل على إعاقة النموّ الاقتصادي، حيث تنخفض فيه حوافز الاستثمار خاصة في الحالات التي تتطلّب فيها الرشاوى من أصحاب المشروعات قبل بدء مشاريعهم، أو كأن يطلب الموظفون المرتشون بعد ذلك نصيبا من عوائد الاستثمار، وبالتّالي يعمل الفساد باعتباره ضريبة وانكانت ذات بيعة ضارة بشكل خاص، ويهبط الفساد بجودة الخدمات العامة ويخفّض من عوائد الضرائب[vii].

ب-تفاقم عجز الموازنة العامة: يؤدّي الفساد المالي إلى تقليل الإيرادات العامة ويزيد من الإنفاق العام في نفس الوقت، وذلك من خلال التهرّب الضريبي والحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد الفساد من تكاليف إنجاز المشاريع العامة وإدارتها، ناهيك على أنّ الفساد المالي يضعف من فاعليّة الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخّم[viii]. ومن خلال ذلك فإنّ الحكومة لا تستطيع ممارسة السياسة المالية السليمة، ممّا يؤدّي إلى زيادة حدّة العجز وهو ما يجعل تمويله عن طريق الجهاز المصرفي والذي سيولّد معه التضخّم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ج-تشويه بنية الإنفاق الحكومي: ويظهر ذلك من خلال أنّ مشاريع الاستثمار العام تهيّء الفرص الثمينة للمسؤولين الحكوميين في الحصول على الرشاوى العالية القيمة، لذلك فإنّ الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه المشاريع التي يسهل من خلالها جني الرشوة وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، أو لأنّ إنتاجها أو شرائها يتمّ من قبل مؤسّسات محدودة كمشاريع البنية التحتية ونفقات القطاع العسكري، في حين يقلّ إنفاقها على خدمات التعليم والصحة حيث لوحظ في العديد من المرّات انخفاض مؤشّر الفساد فيها[ix].

د-سوء توزيع الدخل الوطني: حيث تحدث انحرافات شديدة في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع، خاصة تراجع دخول الطبقات الوسطى والدنيا، بالموازاة مع استئثار الطبقة العليا بالجزء الأكبر من الدخل، ممّا يؤدّي إلى تزايد الغضب والتوتر

الاجتماعي وارتفاع الميل نحو الانحراف، هذا ما يعني أنّ سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ليس له فقط آثار اقتصادية على القدرة الشرائية بل يتعدّاه إلى حدوث مشاكل اجتماعية تعصف في البداية إلى تفكّك الأسر[x].

ه–آثار على الادّخار المحلّي والاستثمار: يؤثّر الفساد المالي على قيمة العملة الوطنية وبالتّالي سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، فعندما تخرج الأموال لغير مشروعها إلى الخارج بغية غسلها يتوجّه أصحابها إلى استبدال العملة الأجنبية وهو ما يؤدّي في الأخير إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، كذلك يترتّب عليها استنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية ممّا يجعل الحكومة ترفع من سعر الفائدة للحفاظ على المدّخرات المحلية[xi].

1- 5. الفساد المالي في الجزائر:

لم تكن الجزائر في موضع أفضل من دول العالم الثالث التي انتشر فيها الفساد، بمختلف أنواعه الإداري، المالي وحتّى السياسي، لكن الغريب أنّ الأمر أصبح يمثّل حالة مرضية فعليّة في الجزائر.

أ–واقع الفساد المالي في الجزائر: سلّمت خلية معالجة الاستعلام المالي خلال **2016** حوالي **30** ملفا يتعلّق بتبييض الأموال للعدالة، حسب ما صرّح به مسؤول بهذه المصلحة المتخصّصة. وبهذه الملفات الجديدة لتبييض الأموال والتي يعتبر فيها "الشك أكيد" يرتفع عدد الملفات من هذا النوع من الجنح المالية التي تمّ تقديمها للعدالة إلى **154** قضية منذ إنشاء هذه الخلية التابعة لوزارة المالية في **2005**. ويعود مصدر العدد الكبير من هذه الملفات إلى تصريحات الشكوك المقدّمة من قبل البنوك لخلية معالجة الاستعلام المالي في حين تأتي البقيّة من إدارات أخرىكالجمارك وبنك الجزائر، مع العلم أنّه ليس للمصلحة صلاحية التحرّك بمحض إرادتها. وتلقّت الخلية **1240** تصريحا بشكوك من قبل البنوك في **2016** (مقابل **1292** تصريح في **2015**) و**168** تقرير سرّي من طرف بعض المصالح (مقابل **159**في **2015**) وتسمّى التقارير الآتية من طرف البنوك والمؤسسات المالية بـــ**"تصريحات الشكوك"** في حين تسمّى التقارير الآتية من بنك الجزائر والجمارك والمديرية العامة للضرائب بـــ**"تقارير السرية"** ويعود الفارق الكبير بين تصريحات الشكوك والمقدّمة سنويا إلى خلية الاستعلام والملفات المقدّمة للعدالة تبعا لهذه التقارير إلى أنّ البنوك تصرحّ كثيرا بالأموال الضخمة التي تشكّ فيها، في حين أنّ الخلية تعمل فقط على قضايا تبييض الأموال التي يعتبر فيها "الشك أكيد" بالتعاون مع الهيئات الوطنية المعنيّة. منجهة أخرى وفي إطار تبادل المعلومات والتنسيق الوطني أبلغت الخليّة بالعديد من القضايا للهيئات المعنيّة. وبلغ عدد هذه التبليغات حوالي**2000** مراسلة إلى غاية نهاية **2016**[xii].

ب–الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد في الجزائر: أنشأ المشرّع الجزائري هيئات إدارية لمكافحة الفساد عموما، ويندرج ضمن اختصاصها بطريقة مباشرة في بعض الأحيان الأخرى مهمّة مكافحة الفساد في إطار الصفقات العمومية، وفي هذا الصدد نذكر منها المفتّشية العامّة للمالية ومجلس المحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

✓ **المفتّشية العامة للمالية:**تعتبر المفتّشية العامة للمالية مصلحة تابعة لوزارة المالية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تمّ استحداثها لأول مرة بموجب المرسوم رقم **80-53** المؤرخ في **1983/03/01**، وقد أنشئت المفتّشية العامة للمالية من أجل ضمان التسيير الأمثل والفعّال للاعتمادات المالية واستعمالها استعمالاً عقلانيًّا من قبل المؤسّسات الموضوعة تحت تصرّفها، وتتبلور مهمّتها في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية[xiii].

✓ **مجلس المحاسبة:** هو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسّسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشئ سنة **1980** ليمارس رقابة ذو طابعين إداري وقضائي على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني، ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلّفة بمكافحة الفساد على أساس أنّه يتمتّع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية عمومًا، وهي نفسها المكلّفة بإبرام الصفقات العمومية، ووفقًا للمادة**(02)**من تنظيم الصفقات العمومية يمكن القول أنّ رقابة مجلس المحاسبة على الصفقات العمومية يندرج في إطار مكافحة الفساد[xiv].

✓ **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:** نصّت المادة **(202)** من الدستور على تأسيس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى الجمهورية وتتمتّع بالشخصية المعنوية وبالاستقلاليّة المالية، كما تنصّ على أنّ استقلال هذه الهيئة مضمون على الخصوص من خلال أداء أعضائها وموظّفيها اليمين، ومن خلال الحماية التي تكفل لهم من

شتّ أشكال الضغوط أو التهديد أو الإهانة أيًّا كانت طبيعة التي يتعرّضون له خلال ممارسة مهامهم. كما أنّ مهام هذه الهيئة محدّدة في المادة **(203)**من الدستور التي توضّح أنّها تتولّى على الخصوص مهمّة اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تكرّس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية والمساهمة في تطبيقها[xv].

2-الرقابة الداخلية وعلاقتها بتشخيص الفساد المالي:

يشكّل نظام الرقابة الداخلية مفصلاً مهمًّا من مفاصل العمل الإداري، وجزءًا مكمّلا للعمليات الإدارية الأخرى من أجل تحقيق المنشأة لأهدافها، إذ تعتبر الرقابة الداخلية من أهمّ الأجهزة الرقابية داخل المؤسسات، كونها تعمل على تشخيص الأخطاء وتحديدها ومعالجتها بإعطاء حلول وتوصيات قابلة للتنفيذ.

2-1.مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تعرّف الرقابة الداخليةحسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1949 وأقرّه حتى وقتنا الحاليعلى أنّها:"تشمل الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تقرّها المنشأة وذلك بغرض حماية أصولها، وتجري الدقة للبيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتعزيز الكفاية في الأعمال وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية"[xvi].

أمّا المعيار البريطاني (**SAS 300**) والمعيار الدولي (**ISA400**) فقد استخدم كلاهما التعريف التالي: "الرقابة الداخلية تتكوّن من بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة، وتتضمّن كلّ السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة الشركة للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقّق بقدر المستطاع من انتظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمّنا الالتزام باللوائح في التحقّق من حماية الأصول، منع واكتشاف التلاعبات المالية والأخطاء، دقّة واكتمال السجلاّت المحاسبيّة، وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية"[xvii].

كما عرّفها معيار التدقيق الدولي رقم **(315)** بأنّها:"عملية مصمّمة ومتأثّرة بالإدارة وبكلّ أولئك المعنيين بإدارة المنشأة، والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأنّ الأهداف المتمثّلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تمّ تحقيقها"[xviii]، وهذا يعني أنّ الرقابة الداخلية تصمّم ويتم تشغيلها من أجل معالجة مخاطر الأعمال التي قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

ونستنتج في الأخير أنّ الرقابة الداخلية هي أعمال تقوم بها الإدارة لتشجيع تحقيق أهدافها، وهي تنتج عن التخطيط والتوجيه والتنظيم الإداري وتقوم على حماية أصولها وضمان الدقّة في البيانات المحاسبية، وكذلك تسعى إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

2-2.مكونات نظام الرقابة الداخلية:

تتمثّل مكوّنات الرقابة الداخلية في تلك التي حدّدتها لجنة تمويل منظمات **coso** ضمن الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وتتمثّل فيما يلي:

أ-بيئة الرقابة:يقصد ببيئة الرقابة الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلّقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميّته في المنشأة، وبالتاليفإنّ موقف الإدارة العليا هو من سيحدّد جوهر الرقابة الداخلية الفعّالة، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أنّ الرقابة شيء هام، سيدرك باقي الأفراد في المنظمة ذلك ويستجيبون لذلك من خلال تنفيذ الرقابة الموضوعة،أمّا وإن أدرك أعضاء المنظمة عدم أهميّة الرقابة للإدارة العليا وأنّها لا تدعم نظام الرقابة، فمن المؤكّد أنّ الأهداف الرقابية للإدارة لن يتمّ تحقيقها[xix].

ب-تقويم المخاطر: يشمل تعريف وتحليل المخاطر ذات العلاقة لتحقيق الأهداف وتحديد الكيفية التي تدار بها هذه المخاطر وتعريف المخاطر المرتبطة بالتنفيذ، حيث أنّ الهدفمن تقييم المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية يكمن في تحديد وتحليل إدارة المنظمة للمخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية[xx].

ج-أنشطة الرقابة: تتكوّن أنشطة الرقابة من خمسة أنشطة رئيسية وهي: فصل المهمّات بين الموظفين، وتفويض الصلاحيات بالشكل المناسب، والاحتفاظ بالسجلات والوثائق، والرقابة المادّية على الأصول والسجلات، وأخيرا فحص الأداء[xxi].

د–نظم المعلومات والاتصال: حيث تؤثّر جودة المعلومات التي يتمّ الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي في قدرة الإدارة على اتّخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلّق بالرقابة على أنشطة المنظّمة وإعداد قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها[xxii].

ه–المراقبة: وتتعلّق أنشطة المراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير الفتري لجودة أداء الرقابة الداخلية، حيث تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغيّر في الظروف المحيطة[xxiii].

شكل رقم 01: مكوّنات نظام الرقابة الداخلية.

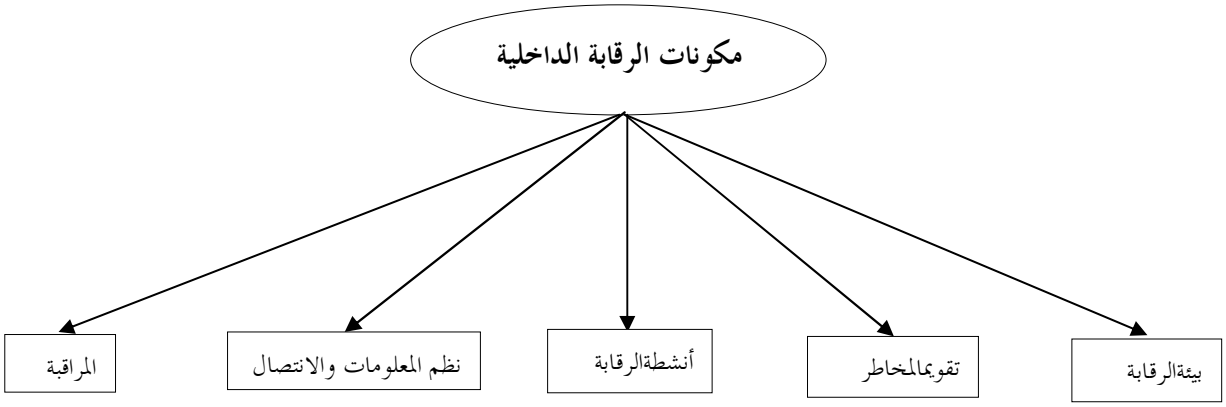

المصدر:من إعداد الباحث

2-3.معايير نظم الرقابة الداخلية:

لابدّ لكلّ نظام من توفّر مجموعة من المعايير التي يستند إليها، ولذلك فإنّ لنظام الرقابة الداخلية مجموعة معايير رئيسية ذكرها عدد من الباحثين، ويجمع الباحثون في التدقيق على أنّه لابدّ من توافر المعايير الرئيسية الآتية في نظام الرقابة الداخلية السليم:

أ–المعيار للعمل الميداني: يتطلّب هذا المعيار من مدقّق الحسابات أن يقوم بدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء كانت مهمّته محصورة في إبداء الرأي بالقوائم المالية، أو في تقديم تقرير عن نظام الرقابة الداخلية، وينصّ هذا المعيار على أنّه يجب القيام بدراسة وافية وإجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به كأساس للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمّة التدقيق، ويجري على ضوئه تحديد مدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها إجراءات التدقيق الضرورية[xxiv].

ب–قانون منع الرشاوي: صدر هذا القانون لكي يمنع الشركات الأمريكية التي تعمل خارج الولايات المتّحدة من تقديم الرشاوي إلى الموظفين الرسميين في تلك البلاد، ومن أهم الأدوات التي اعتبرها هذا القانون ضرورية لتحقيق أهدافه هو وجود نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى وجود نظام محاسبي سليم.

ج–تقرير لجنة كوهين: هي لجنة تابعة للمجمّع الأمريكي للمحاسبين القانونيينكلّفت بدراسة مسؤوليّة المدقّق الخارجي اتّجاه أنظمة الرقابة الداخلية، وأهم توصيات هذه اللجنة أنّها طالبت بإصدار تقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، وأن يتمّ الإفصاح عن نواحي الضعف ذات الأهميّة النسبيّة العالية فيها من قبل مدقّق الحسابات[xxv].

2-4. أساليب نظم الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي:

يعدّ نظام الرقابة الداخلية بمثابة نقطة الانطلاق التي يبدأ المدقّق عمله في ضوء ما سيسفر عنه فحصه للأنظمة المختلفة، في حينها يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب ويحدّد كميّة الاختبارات اللاّزمة وحجم العيّنات المناسبة.

ومن أهمّ طرق وأساليب نظام الرقابة الداخلية التي تستخدم في تشخيص الفساد المالي نجد:

أ–الرقابة المانعة (الوقائية): حيث تقوم بوضع مجموعة من الاجراءات والطرق التي تؤدّي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد الماليفهي تعمل على تحديد أشكاله ومسبّباته وآثاره السلبيّة، وعلى ضوء هذه المؤشّرات تقوم بوضع الإجراءات

التي تمنع من حدوثه، ولذلك تعتبر أهمّ أداة لإدارة الخطر قبل وقوعه، ولكن ليس كلّ الأخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها، لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة[xxvi].

ب–الرقابة الجارية (الكاشفة): وهي الرقابة الوصفية في مجال عملها حيث يكون لديها تصوّر كامل عن مجريات العمل التشغيلي، وأنّه يُؤدَّى وفقًا للضوابط والإجراءات التي تحكم إطار العمل، ولذلك فإنّ تشخيص حالات الفساد المالي التي ترتكب أثناء ممارسة العمل لا تفلت من مسوّغات الاكتشاف فيما إذا كانت الرقابة الداخلية واعية لواجباتها، ومن المعلوم أنّ اكتشاف حالة الفساد في وقتها يؤدّي إلى عدم تجديد المحاولة، ويمثّل حالة ردع لها ولأبعادها الإدارية،إذ أنّها تؤدّي إلى عدم الوقوع بالأخطاء والمخالفات المالية، ومن الأمثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج، وإعداد التسويات البنكية وموازين المراجعة الدورية.

ج–الرقابة اللاحقة (التصحيحية):تمثّل الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية داخل الإدارة، حيث تطبَّق بصورة روتينية كإجراء احترازي للحدّ من المشاكل التي تعترض الإدارة، وبذلك تعدّ مؤشّرا إيجابيا للإدارة بأنّ الأمور نفّذت كما هو مطلوب وأنّه ليس هناك أيّأثر للفساد المالي على سبيل المثال، وتتضمّن عدد من الإجراءات الخاصة بتحديد مسبّبات تلك الحالات وطرق معالجتها، والعمل على الحدّ من حدوثها في المستقبل[xxvii].

2-5. الإجراءات التي تحدّ من انتشار ظاهرة الفساد المالي:

إنّ الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدّي إلى هدر الموارد والطاقات، إذ لا بدّ من القيام بإجراءات معيّنة لغرض الحدّ من تلك الظاهرة، ويكون ذلك من خلال ما تقوم به الإدارة العليا في الوحدة بعملية تنظيم عمل الرقابة الداخلية وكما يلي:

أ–إجراءات الإدارة العليا في تشخيص حالات الفساد المالي:يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الإدارية والتنظيمية بالإدارة العليا، فمن خلالها يستمدّ صلاحياته واستقلاليته عن المستويات الإدارية الأخرى، لذلك فإنّ هذا النظام يكون فاعلا في أداء مهامه إذا ما توفّر الدعم اللاّزم من قبل الإدارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي، وذلك من خلال تصميم نظام رقابة داخلية كفء ومنحه صلاحيات واسعة وإمكانيات كافية[xxviii].

ب–إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي:إنّ إجراءات نظام الرقابة في تشخيص الفساد المالي تختلف من وحدة لأخرى بحسب حجم تلك الوحدات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها، وكذلك الأخطاء والمخالفات التي تحدث، إذ تعدّ أهمّ الإجراءات الرقابية المتّبعة في تشخيص الفساد المالي كالتالي[xxix]:

- ✓ فحص الدقّة الحسابية والمحاسبية للسجلاّت والمستندات؛
- ✓ فحص المعاملات والتأكّد من تنفيذها وفق القرارات العامة؛
- ✓ التأكّد من أنّ كافة المعاملات والأحداث المالية تسجل أولا بأول، وفي الحسابات المخصّصة لها وفي الفترة المالية التي تعود لها؛
- ✓ إجراء المقارنات اللاّزمة لحالات الصرف والموافقات لحالات سابقة وحالات مستجدّة خلال فترات معقولة للوقوف على أسباب التباين إن وجدت؛
- ✓ محاسبة الأشخاص الذين يتعمّدون إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة.

ج–استراتيجية الرقابة المالية للحد من الفساد المالي:تسعى الأجهزة الرقابية بشتّى أنواعها وأشكالها إلى تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة العليا، لذلك فهي بحاجة إلى العديد من الأدوات والوسائل التي يجب توافرها من أجل وضع استراتيجية واضحة للرقابة يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف والعمل على محاربة ظاهرة الفساد المالي والحدّ منه، وعلى إدارة الوحدة الاقتصادية عند قيامها بوضع استراتيجية مناسبة للرقابة،والاعتماد على عدد من الوسائل والأدواتوالمتمثّلة فيما يلي:

- ✓ التشريع المالي والأعمال التي ينظمها حيث أنّ التركيز في الرقابة هو على متابعة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات؛
- ✓ رقابة داخلية فعاّلة تسهم في تحسين أداء أجهزة الرقابة المالية؛

- ✓ التطوير الإداري لتهيئة كادر متطوّر ينسجم مع التطوّرات التكنولوجية؛
- ✓ توفير الأرضية القانونية من خلال تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات لكل الممارسات المالية والإدارية، وبما يقلّل من حجم الاجتهادات الشخصية[xxx]؛
- ✓ اعتماد مبدأ الشفافية والافصاح والوضوح؛
- ✓ تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة عن الأخطاء العمدية وغير العمدية والتلاعب لكافة المستويات الوظيفية؛
- ✓ تحديث وسائل وأساليب الرقابة بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية وثورة المعلوماتية باستخدام برمجيات حديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكميّة الحديثة[xxxi].

ويؤكّد البحث على ضرورة الاستمرار في تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية من قبل ديوان الرقابة المالية، فهو نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ عمله وعلى ضوء ما يفسّر عنه الفحص والتقييم، سيتم تحديد مواطن الضعف والقصور والثغرات في أجهزة الرقابة الداخلية للوحدات والتي ستؤدّي إلى تفشّي وانتشار الفساد المالي، وبناءًا عليه سيقوم المدقّق بتحديد نطاق وإجراءات التدقيق، ويتمّالاعتماد في التقييم على استخدام الوسائل والأساليب المعروفة والمعتمدة في التدقيق ألا وهي: الاستبيان، الملخّص التذكيري، التقرير الوصفي، دراسة الخرائط التنظيمية (خرائط التدقيق)، فحص النظام المحاسبي.

3-دراسة ميدانية لأهمية الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي في بعض البنوك الجزائرية "حالة ولاية تيارت":

يتمثّل الهدف الرئيسي للدراسة الميدانية في محاولة السعي لاكتشاف الدور الذي يمارسه نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية، ويتضمن هذا الجزء وصفا للطريقة والإجراءات المتبعة في عملية تحديد المنهجية المستخدمة التي اتبعتها الباحث وكذلك المجتمع والعينة التي تكونت منها هذه الدراسة.

3-1. منهجية الدارسة (الطرق والإجراءات):

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها، ومن ثم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة.

أ-أسلوب وأدوات الدراسة: ترتكز الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت، وذلك بالاعتماد على إجابات الاستبانة الموزعة على أفراد هاته المؤسسات ممن لهم علاقة بالرقابة الداخلية بصفة خاصة.

ب-مجتمع الدراسة والعينة: يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين والمراقبين والمديرين الماليين والمحاسبين وكل من له صلة بالرقابة الداخلية بالنسبة للبنوك والمتمثلة في كل من البنك الوطني الجزائري، وبنك التنمية المحلية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك على مستوى فروعهم بولاية تيارت.أمّا عيّنة الدراسة فقد تمّ اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد **60** استبانة، واستجاب **49** فردا أي ما نسبته **81 %** تقريبا من المبحوثين، حيث أعادوا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

جدول رقم (01):عدد الاستبيانات الموزعة على أفراد العينة والمستردة منها

رقم	المؤسسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة
01	البنك الوطني الجزائري	25	19
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	20	16
03	بنك التنمية المحلية	15	14
المجموع الكلي		**60**	**49**

المصدر: من إعداد الباحث

ج–أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية: تمّ إعداد الاستبانة حول "دور نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي"، ذلك أنّ الاستبانة تعتبر أداة القياس الرئيسية والتي تمّ تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، وقد احتوت على **20** عبارة، حيث طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحدّدوا إجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما)، وتوزعت هذه العبارات على محورين:

- ✓ **المحور الأول:الدور الفعال لنظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية**،إذ بلغت عباراته **10** عبارات.
- ✓ **المحور الثاني:العراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية**، وبلغت أيضا **10** عبارات.

د–فرضيات الدراسة:من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي الخاص بالجانب التطبيقي قمنا بصياغة الفرضيات التالية كما يلي:

- ✓ يوجد دور فعال لنظامالرقابة الداخلية يعمل على تشخيص حالات الفساد المالي؛
- ✓ توجد عراقيل تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي.

2-3. أداة الدراسة الميدانية ونتائجها:

سنتناولبالدراسةهذاالجزءمنخلال ما يلي:

أ–ثبات الاستبانة: قام الباحثون باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (**alpha Cronbach**) لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس.

جدول رقم (02): يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

الفقرات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحورالأول:الدور الفعال لنظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية	10	0.769
المحورالثاني:العراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات الجزائرية	10	0716
الدرجة الكلية للاستبانة	**20**	**0789**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجاتSPSS.

من خلال قيمة معامل الثبات المبنية في الجدول رقم (**02**) يتضح لنا أن أداة الدراسة تتمتع بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة فهو مقبول إلى حد كبير وقريب من الواحد (**0,789**) ممّا يؤكد على أنّه يمكن لو تمّ استخدام عبارات الاستبيان تحت نفس الظروف سوف يعطي نفس النتائج، وبالتالي فهي تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عيّنة الدراسة.

ب–تحليلفقراتالدراسة: وهنا سيتم عرض نتائج إجابات أفراد العينة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي**spss**.

✓ **تحليل عبارات المحور الأول:** يوجد دور فعال لنظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية.

جدول رقم (03): يوضحتحليل فقرات المحور الأول

المحور الأول:الدور الفعال لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد	**المقياس**	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماما**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
من مسؤوليات الرقابة الداخلية الإفصاح عن حالات الغش التي تحدث على مستوى الإدارة.	التكرار	02	02	04	18	23	**4.18**	1.034
	النسبة%	04.10	04.10	08.20	36.7	46.9		
تحلل الرقابة الداخليةالانحرافات المالية وتقوم على كشفها.	التكرار	02	04	06	22	15	**3.90**	1.065
	النسبة%	04.10	08.20	12.20	44.90	30.60		
توفر الرقابة الداخلية صلاحيات كافية للعاملين لتحقيق المهام المرتبطة بهم	التكرار	25	23	05	04	-	**3.33**	1.088
	النسبة%	43.86	40.35	08.77	07.02	-		
تعتبر الرقابة الداخليةأداة تصمّمها الإدارة لمعالجة المخاطر.	التكرار	14	17	12	09	05	**3.88**	1.269
	النسبة%	24.56	29.82	21.05	15.79	8.77		
تساعد الرقابة الداخليةعلى منع الانحرافات المالية والمخالفات.	التكرار	02	06	04	21	16	**3.88**	1.130
	النسبة%	04.10	12.20	08.20	42.90	32.70		
توفر الرقابة الداخلية الشفافية في عمليات الإفصاح التي تقوم بها الإدارة.	التكرار	-	11	11	17	10	**3.53**	1.063
	النسبة%	-	22.40	22.40	34.70	20.40		
تقوم الرقابة الداخليةعلى ضمان دقة وسلامة البيانات المسجلة في دفاتر المؤسسة.	التكرار	03	07	06	16	17	**3.76**	1.251
	النسبة%	06.10	14.30	12.20	32.70	34.70		
هناك عقوبات رادعة لحالات الفساد المالي	التكرار	04	02	05	22	16	**3.90**	1.159
	النسبة%	08.20	04.10	10.20	44.90	32.70		
توفر الأدلة التي تساعد الجهات الرقابية في إصدار الأحكام المتعلقة بقضايا الفساد المالي	التكرار	02	02	05	19	21	**4.12**	1.033
	النسبة%	04.10	04.10	10.20	38.80	42.90		
تساعد الرقابة الداخليةعلى تقديم الإقرارات الضريبية.	التكرار	02	02	14	19	12	**3.76**	1.011
	النسبة%	04.10	04.10	28.60	38.80	24.50		
المتوسط العام للدور الفعال لنظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد في البنوكالجزائرية							**3.82**	**0.630**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداعلىمخرجاتالبرمجيةالإحصائية (SPSS)

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاهتبين لنا درجة قبول المبحوثين فيما يخص عباراتالمحور الأول والمتعلّقة بالدور الفعاللنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية. حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي الخاصة بهذا المحور (**3,82**) أي أكبر من المتوسط القياسي للعينة (**3**)، الانحراف المعياري (**0,63**) وهذا يعني أن درجة المقبولين بالنسبة لأعضاء مبحوثي العيّنة فيما يخص كامل عبارات المحور الأول هي موافق تماما.

أي بشكل عام يتبين أنّ مستوى دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عيّنة الدراسة كان مرتفعا، وعلى ضوء ذلك يرى الباحث أنّ نظام الرقابة الداخلية يعتبر من الأنظمة التي يمكن اعتمادها من أجل تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك بصفة خاصة وفي المؤسسات بصفة عامة، بدليل إجماع أفراد العينة على أنّه لنظام الرقابة الداخلية دور فعّال في تشخيص حالات الفساد المالي.

✓ **تحليل عبارات المحور الثاني:** هناك عراقيل تمنع نظام الرقابة من تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات المالية.

جدول رقم (04): يوضحتحليل فقرات المحور الثاني

المحور الأول:هناك عراقيل تمنع نظام الرقابة من تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات المالية	المقياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قلة الخبرات والكفاءات العلمية المتعلقة بالعمل الرقابي.	التكرار	23	17	2	6	1	**4,12**	1,092
	النسبة%	46,9	34,7	4,1	12,2	2		
عدم وضوح السياسة الإدارية للمؤسسة.	التكرار	12	19	10	6	2	**3,67**	1,107
	النسبة%	24,5	38,8	20,4	12,2	4,1		
ارتفاع التكلفة الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل الرقابي.	التكرار	7	9	11	18	4	**2,94**	1,215
	النسبة%	14,3	18,4	22,4	36,7	8,2		
الصعوبة في طرق نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة.	التكرار	7	15	13	8	6	**3,18**	1,236
	النسبة%	14,3	30,6	26,5	16,3	12,2		
وجود فجوة في قنوات الاتصال الفعالة بين أقسام وفروع المؤسسة.	التكرار	9	23	11	5	1	**3,69**	0,962
	النسبة%	18,4	46,9	22,4	10,2	2		
عدم وجود استقلالية للتدقيق الداخلي في مؤسسة.	التكرار	7	18	11	13	-	**3,39**	1,037
	النسبة%	14,3	36,7	22,4	26,5	-		
إهمال إدارة المؤسسة لأهمية نظام الرقابة الداخلية.	التكرار	4	26	9	8	2	**3,45**	1,001
	النسبة%	8,2	53,1	18,4	16,3	4,1		
وجود تباين في وجهات النظر بين القائمين على نظام الرقابة الداخلية.	التكرار	8	17	9	9	6	**3,24**	1,283
	النسبة%	16,3	34,7	18,4	18,4	12,2		
إهمال الإدارة العليا لآراء العاملين ومقترحاتهم بخصوص العمل الرقابي.	التكرار	18	15	11	5	-	**3,94**	1,008
	النسبة%	36,7	30,6	22,4	10,2	-		
الافتقار إلى قواعد السلوك المهني عند القيام بالمهام.	التكرار	13	19	11	6	-	**3,80**	0,979
	النسبة%	26,5	38,8	22,4	12,2	-		
المتوسط العام للعراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي							**3.54**	**0.581**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداعلىمخرجاتالبرمجيةالإحصائية (SPSS)

وفقا للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا درجة قبول المبحوثين فيما يخص عبارات المحور الثاني والمتعلقة بالعراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية. حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي الخاصة بهذا المحور (**3,54**) أي أكبر من المتوسط القياسي للعينة (**3**)، والانحراف المعياري (**0,58**) وهذا يعني أن درجة المقبولين بالنسبة لأعضاء مبحوثي العيّنةفيما يخص كامل عبارات المحور الثاني هي موافق تماما.

يتضح بشكل عام أنّه بالرغم من وجود دور فعال لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي إلاّ أنّ هناك عدد من العراقيل التي تمنع نظام الرقابة من تشخيص حالات الفساد المالي، والمتمثلة بالدرجة الأولى في قلّة الخبرات والكفاءات العلمية المتعلقة بالعمل الرقابي،ناهيك عن وجود فجوة في قنوات الاتصال الفعّالة بين أقسام وفروع المؤسسة، ويعتبر ذلك من وجهة نظر الباحث من أهم الأسباب التي تساعد على تفشّي ظاهرة الفساد والتي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية.

3-3. اختبار فرضيات الدراسة:

حيث يشمل اختبار فرضيتي البحث ببرنامج **Spss** من خلال استخدام اختبار T للعينة الواحدة لمحوري الاستبانة، تشخيص حالات الفساد المالي كمتغير تابع ثم يلي ذلك النتائج المستخلصة.

أ-التوزيع الطبيعي Kolmogorov Smirnov: الغرض من استخدام هذا الاختبار هو التحقق من موضوعية نتائج الدراسة، وقد تمّ إجراء اختبار**testKolmogorovSmirnov**، وذلك للتحقّق من خلوّ بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (05): يوضحاختبار التوزيع الطبيعي للفرضيات

		Hypothèse 1	Hypothèse 2
N		49	49
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,8224	3,5429
	Ecart type	,63419	,58166
Différences les plus extrêmes	Absolue	,119	,087
	Positif	,069	,087
	Négatif	-,119	-,087
Statistiques de test		,119	,087
Sig. asymptotique (bilatérale)		,082[c]	,200[c,d]

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداعلىمخرجاتالبرمجيةالإحصائية (SPSS)

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أنّه عند مستوى دلالة **(α>0,05)**يوضح أنّ توزيع المتغيرات جميعها كان توزيعا طبيعيا، حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من **0,05** وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

ب-اختبار الفرضيات: استخدم الباحث لاختبار الفرضيات اختبار **T** لعينة واحدة**onesampleT-test**.

الفرضية الأولى:لوحظ سابقا أنّ عبارات الاستبيان العشرة خصّصت لقياس دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، ويبيّن الجدول التالي نتائج الاختبارات **T** لعينة واحدة للمحور الأول.

جدول رقم (06): يوضحنتائج اختباراتT لعينة واحدة للحصول على درجات الإجابات على دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي.

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
axe1	49	3,8224	,63419	,09060

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	T	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
axe1	42,191	48	,000	3,82245	3,6403	4,0046

المصدر: مخرجاتالبرمجيةالإحصائية (SPSS)

HO_1"لا يوجد دور فعال لنظامالرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي"

وفقا لنتائج اختبار**T**لعينة واحدة، يتبيّن من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاهأنّ متوسط الإجابات على عبارات المحور الأولوالذي يشير إلى "دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي"، قيمته **3,82** اكبر من قيمة المتوسط القياسي للعينة (**3**)، ومن حيث قيمة **T** المحسوبة فبلغت**42,19**وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية البالغة (**1,674**)، وكذلك قيمة **SIG** البالغة **0.000**وهي دالة إحصائيا على مستوى الدلالة (**a≤0.05**)، ومن هذه النتائج

يمكننا أن نرفض الفرضية العدمية **HO_1**، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنّه يوجد دور فعال لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، وبالتالي ومن خلال إجابات أفراد العينة المشمولة بالدراسة على عبارات المحور الأول، يتبيّن لنا أنّ نظام الرقابة الداخلية له دور فعال في تشخيص الفساد المالي، وذلك نظرا لما يمثله من أهمية داخل الإدارة باعتباره أداة تمنع الانحرافات المالية، كما يعتبر من ضمن مسؤولياته أيضا الإفصاح عن حالات الغش التي ترتكب للإدارة العليا.

الفرضية الثانية: ويتكون هذا المحور **10** عبارات تهدف إلى دراسة العراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي، يبين الجدول التالي نتائج اختبارات **T** لعينة واحدة للمحور الثاني.

جدول رقم (06): يوضحنتائج اختباراتT لعينة واحدة للحصول على درجات الإجاباتعلى العراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
axe2	49	3,5429	,58166	,08309

	Valeur de test = 0					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
axe2	42,636	48	,000	3,54286	3,3758	3,7099

المصدر: مخرجاتالبرمجيةالإحصائية (SPSS)

HO_2: "لا توجد عراقيل تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي"

أظهر اختبار **T** لعينة واحدة من خلال النتائج التي ورد ذكرها في الجدول أعلاهأنّ المتوسط على إجاباتأسئلة المحور الثاني والذي يدل على "العراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي"،وصلت قيمته إلى **3,54** وهو أكبر من المتوسط القياسي للعينة (**3**)، أمّا قيمة **T** المحسوبة بلغت **42,63**وهي تمثّل قيمة أكبر من قيمة **T**الجدولية البالغة (**1,674**)، وكذلك قيمة **SIG** البالغة **0.000** وهي دالة إحصائيا على مستوى الدلالة (**$a \leq 0.05$**)، ومن هذا التحليل يمكننا أن نرفض الفرضية العدمية **HO_2** ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على أنّه يوجد عراقيل تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي، واستنادا على إجابات أفراد العينة يتبين لنا أنّه يوجد عراقيل تمنع وتحدّ من قدرة نظام الرقابة لتشخيص الفساد المالي وذلك راجع إلى عدّة أسباب نذكر منها: وجود فجوة في قنوات الاتصال بين أقسام وفروع البنوك، وأيضا لإهمال الإدارة أهمية نظام الرقابة الداخلية، وهو ما يؤدّي إلى تفشّي ظاهرة الفساد المالي في البنوك بصفة خاصة، وفي المؤسسات بصفة عامة.

ج-نتائج الدراسة الميدانية:

- من خلال تحليل البيانات تمّ التوصّل إلى النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسةوذلك كالتالي:
  - ✓ اتفاق أراء كل من أفراد العينة على أهميّة ودور نظام الرقابة الداخلية في البنوك؛
  - ✓ اتفاق جميع الآراء على أنّ نظم الرقابة الداخلية لها دور في تشخيص حالات الفساد المالي؛
  - ✓ جاءت نتائج معامل الثبات دالة على ثبات نتائج الاستبانة إذا ما تمّت في نفس الظروف، ممّا يدل على صدق الاستبانة واتّساق عباراتها؛

- ✓ كانت إجابات عبارات المحور الأول متباينة، حيث كانت أغلبيتها موافق على تلك العبارات؛
- ✓ بيّنت إجابات المحور الثاني أنّ غالبية الإجابات كانت موافق وموافق تماما على عبارات المحور المتعلّق بالعراقيل التي تمنع نظام الرقابة من تشخيص حالات الفساد المالي ماعدا العبارة رقم **13** حيث كان الرفض فيها أكبر من الموافقة؛
- ✓ أظهرت النتائج، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب وجهة نظر عينة الدراسة أنّ لنظام الرقابة الداخلية دور فعّال في تشخيص حالات الفساد المالي؛
- ✓ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من وجهة نظر عينة الدراسة أنّه هناك عدّة عراقيل تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي.

– أمّا نتائجاختبار الفرضيات فكانت كالتالي:

- ✓ بيّنت نتائج تحليل فرضية الدراسة الأولي أنّه يوجد دور فعّال لنظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية، وهذا لاعتبارها أداة رئيسية في مكافحة الفساد في البنوك لمالها من تأثير ايجابي على هذه البنوك من حيث الكمّية والأداء النوعي لها، حيث تُخفّض من حالات الفساد والاحتيال والأخطاء.
- ✓ أظهرت نتائج تحليل الفرضية الثانية أنّ هناك عراقيل تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد،ذلك أنّه لكلّ نظام ناجح معوقات وعراقيل قد تحاول عرقلته وإضعافه، وهذا ناجم من وجهة نظر الباحث إلى قلّة الخبرات والكفاءات وعدم وعي مستخدمي البيانات بأهميّة الرقابة على أمن المعلومات.

خلاصة:

تعتبر المؤسسات البنكية من أهم المؤسسات المالية التي تموّل مختلف القطاعات، فوجود نظام رقابة داخلية فعّال بها يعتبر ضرورة ملحّة لحماية أصولها وأموالها، وتحقيق الأهداف المسطرة. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي في البنوك الجزائرية، وذلك باعتبار نظام الرقابة الداخلية أداة منع وأداة كشف للمخالفات، فهي من حيث المنع تضع إجراءات وضوابط الإدارة تحدّ من الوقوع في الأخطاء المالية سواء عن قصد أو غير قصد، ومن حيث اكتشاف الانحرافات المالية فإنّها تمارس بواسطة مختصين في علم المحاسبة ولديهم الخبرة في التحقّق من البيانات المالية وتشخيص حالات الفساد المالي، بالإضافة إلى تحديد العراقيل التي تمنع نظام الرقابة الداخلية من تشخيص حالات الفساد المالي، وهذا على اعتبارأنّ الفساد المالي مرض عضال يصيب كافة البنوك بصفة خاصة والمؤسّسات بصفة عامة ويدمّر الاقتصاديات،ممّا يستلزم على الإدارات الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية.

الإحالات والمراجع:

[i] محمود حسين الوادي، **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010، ص: 214-215.

[ii] ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لسنة 2003.

[iii] سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، دار الساقي، ط1، لبنان ،2009، ص: 07.

[iv] سمير شعبان، **الفساد في ظل الشريعة الإسلامية المفهوم والعلاج**، الملتقى الوطني الأول حول آليات قانونية لمكافحة الفساد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 02-03 ديسمبر 2008، ص: 08.

[v] ليلى الفتلاوي، ناجي مجيد، **دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي**، مجلةالعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد (العراق)،العدد21، 2012، ص :121.

[vi] علي بقشيش، طاهر زديك، **الفساد بين النظرية والممارسة، المفهوم، الأسباب التجليات وطرق المعالجة**، الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، جامعة قاصدي مرباح، ور قلة (الجزائر)، 02-03ديسمبر 2008، ص: 06.

[vii] حمدي العظيم، **عولمة الفساد والفساد المالي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية (مصر)،2008، ص: 72.

[viii] هاشم الشمري، إيثار الفتلي،**الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 91.

[ix] هاشم الشمري، إيثار الفتلي، **نفس المرجع**، ص :91.

[x] محسن احمد الخضري، **غسيل الأموال الظاهرة الأسباب والعلاج**، مجموعة النيل العربية، القاهرة (مصر)، 2002، ص: 72.

[xi] عادل عبد العزيز السن، غسيل الأموال من منظور قانوني والاقتصادي وإداري، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة (مصر)، 2008، ص ص: 34-38.

[xii] حمزة خضري، **الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية**، على الموقع:https://revues-univ-ouargla.dzاطلع عليه 2018/04/06 على الساعة: 16:05.

[xiii] بن بشير وسيلة، **ظاهرة الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، 2013، ص: 184.

[xiv] حمزة خضري، **الوقاية من الفساد ومكافحة في إطار الصفقات العمومية**، مرجع سبق ذكره.

[xv] **أعضاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته يؤدون اليمين القانونية** على الموقع: www.onplc.org.dz اطلع عليه 2018/04/06 على الساعة 09:30.

[xvi] نواف محمـــد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان(الأردن)،2009، ص: 169.

[xvii] **دراسة وتقويم الرقابة الداخلية**، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص: 405.

[xviii] علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015، ص: 173.

[xix] حسين احمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**،الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان(الأردن)،2012،ص: 274.

[xx] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، دار الوراق، عمان (الأردن)، 2006، ص:133.

[xxi] عبد الله العجمي، **تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط،الكويت،2013، ص: 15.

[xxii] يوسف خليل يوسف عبد الجابر، **مدى فعالية اجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن المعلومات الالكترونية في الشركات الصناعية الاردنية**، رسالة ماجيستر في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2013، ص: 19.

[xxiii] أمين السيد احمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2005، ص: 27.

[xxiv] ايهاب نظمي، هاني العزب،**تدقيق الحسابات الإطار النظري**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان(الأردن)،2012، ص:142.

[xxv] ايهاب نظمي، هاني العزب، **نفس المرجع**،ص: 143.

[xxvi] مجيدالشرع، **الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي: دراسة تطبيقية في جهات رقابية**، مجلة المنصور، 1 (14)، ص ص: 61-78.

[xxvii] مجيدالشرع، **نفس المرجع**، ص: 68.

[xxviii] الشريف طلال بن مسلط، **ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 18 (2)، الرياض (السعودية)، ص ص: 31-56.

[xxix] الجحاوي وآخرون، **توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد المالي**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء،كربلاء (العراق)، 2012،ص ص: 03-35.

[xxx] رشيد وآخرون، **فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(8)، الموصل (العراق)، ص ص: 317-346.

[xxxi] رافعة إبراهيم الحمداني وآخرون، **فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد في العراق: دراسة تطبيقية على جامعة الموصل**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 4(8)،الموصل (العراق)، ص:349.